جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مطبوعة دروس في مقياس

نظريات التكامل والاندماج الدولي

لطلبة ليسانس

السنة الثالثة علاقات دولية

من اعداد الأستاذ:

أحمد غزال

خطة المقياس:

أولا: مدخل مفاهيمي

1) تعريف االتكامل والاندماج

2) التكامل الدولي ومفاهيم ذات صلة

3) صور االتكامل الدولي

4) المتطلبات الأساسية لتحقيق التكامل الدولي

5) المزايا التي يحققها التكامل الدولي

6) المبادئ التي يقوم عليها التكامل

ثانيا: الاتجاه النظري في التكامل الدولي

أ-المقاربة الفيدارلية

ب-المقاربة الوظيفية

ج-المقاربة الوظيفية الجديدة

د-المقاربة الاتصالية

هـ-المقاربة الحكومية

و-المقاربة المؤسساتية الجديدة

ي-الاتجاه الانمائي / التنموي +الاتجاه الماركسي

نقد نظريات التكامل

قائمة المراجع والتهميش

1- تعريف التكامل والاندماج:

التكامل لغة : يعني تجميع أجزاء متناثرة في كل واحد.

التكامل اصطلاحا: هو عملية تعني بتوظيف موارد الدول بشكل مشترك، مع بقاء كل دولة متمتعة بوضعها الخاص .

عرف ليون ليندبرغ التكامل بأنه : " العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض . وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيه لمؤسسة جديدة."

التكامل إذن هو قدرة مجموعة من الوحدات السياسية المختلفة على تأليف كل واحد يشترك في وحدة واحدة من قيم ومعايير للتعاون.

في حين يرى **ديفيد متيراني** «أن تزايد التعقيد في النظم الحكومية ومثل هذه الوظائف لم تؤد فقط إلى زيادة الطلب على الاختصاصيين المدربين على المستوى الوطني لكنها لعبت دورا في المشكلات الفنية على المستوى الدولي وإذا أصبح من الممكن إبلاء مثل هذه المشكلات للمتخصصين وفصل نشاطهم إلى حد ما عن القطاع السياسي فإنه من الممكن في هذه الحالة إنجاز التكامل الدولي».

أما كارل دوتش فيعرفه على انه الحالة التي " تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي."(1)

تعريف موسوعة العلوم السياسية لعبد الوهاب الكيالي : "التكامل هو عبارة عن نتيجة تراكمية من أجل تغيير طبيعة العلاقات التي تربط الوحدات السياسية على المستوى

الدولي، حيث تقبل بإقامة أجهزة مركزية تسلم لها جزءا من صلاحياتها. وهي عملية مركبة ومتسلسلة."

ويعرف إسماعيل صبري مقلد التكامل الدولي بأنه" عملية ينتج عنها بروز كيان فوق قومي تنتقل إليه مسؤولية أداء الاختصاصات الوظيفية، كما أن هذا الكيان الجديد والموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التي تستقطب مختلف الولاءات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته وشاركت في إنشائه ، وهو بأجهزته ومؤسساته ويستطيع أن يمد سلطانه إليها.

إذن التكامل هو بمثابة استيعاب للصلاحيات والسلطات المستقلة للدول الأعضاء وإدماجها ضمن نطاق جغرافي محدد في وحدة فوق قومية أكبر وأقوى.

الإندماج:

قد يرتقي التكامل ليصل إلى درجة الاندماج.

يعرفه ارنست هاس : " العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة نحو مركز جديد ، تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة."

وعملية الاندماج الدولي إذن هي عملية من شأنها صناعة كيان دولي جديد من مجموعة مختلفة من الكيانات.

وتتحقق عملية الاندماج حينما تتوافر ثلاثة شروط:

أ_ حينما تعهد الدول الداخلة في عملية التكامل إلى المؤسسات والأجهزة التكاملية باتخاذ القرارات النهائية المتعلقة بمجموعة محدودة من القضايا.

ب_ حينما يزداد حجم القضايا والمشاكل التي تعهد إلى تلك المؤسسات بمعالجتها.

ج_أن تتفق الأطراف على استبعاد استعمال العنف كأداة لحل الخلافات بينها.

التكامل عملية أم مسار:

عموما أن الاندماج هو أعلى مرحلة من التكامل. لكن ثمة جدالواسع بينمنظري التكامل الدولي بشقيه في ماإذا كان التكامل هو مسار(عملية)(Process) أم حالة نهائية (واقع)(Condition).

فبالنسبة للموقف الأول الذي ينظر للتكامل كعملية ، فهو الذي يشاطره أرنست هاس الذي ينتمي إلى الوظيفية الجديدة ويتجلى ذلك في تعريفه للتكامل بأنه:

"العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساتهصلاحيات تتجاوز ثلاحيات الدول القائمة".

ولكن أميتاي إتيزيوني هو على نقيض موقف أرنست هاس، حيث ينظر إلى التكامل كحالة.فهو –حسبه–عبارة عن الحالة الناتجة عن امتلاك المجتمع لنخبة سياسية فعالة ، يكون بمقدورها استعمال أدوات العنف أوالاكراه، وتكون بمثابة الجهاز المقرارداخل المجتمع، كما تحدد الهوية السياسية للشعب. وهو بذلك يرمي الى تحقيق التوحيد السياسي(Political unifiacation)الذي يلي التكامل.

أما كارل دويتش فقد جاء برأي توفيقي بين الموقفين السابقين، إذ يعتبرالتكامل عملية وحالة في آن واحد.فهو ينظر الى التكامل السياسي كعملية قد تؤدي الى التكامل السياسي كحالة عندما يتوفر شرط اساسي الا وهو الثقة المتبادلة بين الحاكم

والمحكوم داخل كل وحدة سياسية طرفا في التكامل. مما يترتب عن ذلك تحقيق الاستقرار والمن والسلم.(2)

والرأي التوفيقي لدويتش يوضح لنا أن التكامل لا يكون ناجحا الا اذا تم على المستويين الرسمي (السلطة السياسية الحاكمة)والقاعدي (الجماهير ن الرأي العاموالمشاركة السياسية).ويعتقد كل من أ.ج.ر قروم (A.J.R Grooom)وألكسيس هيروقليدس (Alexis Heraclides) بأن التكامل كحالة يحدث عندما تتوفر شروطه. وكعملية عندما يكون التكامل يتارجح بين وحدات سياسية مهياة للإندماجوتلك الرافضة له. [i]

2-<u>التكامل الدولي ومفاهيم ذات صلة:</u>

أ_**التنظيم الدولي**(the international organization) : يختلف التكامل الدولي عن مفهوم التنظيم الدولي، فبينما يعمل التنظيم الدولي على إيجاد مؤسسات دولية تتحرك بين الدول، فان التكامل الدولي يضع مثل هذه المؤسسات وبخاصة أجهزة اتخاذ القرارات – فوق الدولة القومية. وبالتالي يصبح من حقها اتخاذ قرارات إلزامية يتوجب على الدول الأطراف الإذعان لها.

ب_التحالف: هو ظاهرة قديمة وحتمية تقتضيها طبيعة البيئة الدولية القائمة على تعدد القوى وتعدد السياسات.

يعرفه محمد بدوي " بأنه اتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة لحماية أعضائه من قوة أخرى تبدو أنها مُهدِدة لأمن كل من هؤلاء الأعضاء."

ج_**الكتلـــة(bloc)**: الكتلة هي عصبة إيديولوجية عسكرية دائمة تعمل في أوقات السلم والحرب على السواء وتتزعمها دولة قطبية عملاقة.

د_الشراكـــــة(artonaria):صيغة مبتكرة للتعاون بين الدول في مجال العلاقات الاقتصادية والسياسية ومن ثم يصبح مفهوم الشراكة صيغة مختلفة عن تلك النماذج التقليدية للتعاون أو التكامل الاقتصادي فلا هي مجرد منطقة للتجارة الحرة أو للاتحاد الجمركي أو سوقا مشتركة أو ما شابه ذلك من أشكال ومستويات التكامل التجاري والاقتصادي التي تتضمنها الأدبيات الاقتصادية وتطبيقاته العملية المتعارف عليها كما تعتبر الشراكة وسيلة حديثة من أجهزة النظام الدولي والدول يتم من خلالها الربط بين الدول بعضها البعض عن طريق إبرام اتفاقيات دولية والتبادل التجاري والثقافي والعلمي وإعطاء قروض مالية والقيام بالاستثمارات في شتى المجالات.

ه_التعـــــاون:(cooperation):هو التفاعل أو العمل العام لتحقيق أهداف مشتركة وقد يظهر ذلك من خلال تقسيم العمل إلى مهام متشابهة وأخرى متباينة والتعاون مرتبط بعمليات أخرى مناقضة له مثل: الصراع و المنافسة ويعبر عن ذلك مصطلح «تعاون الخصوم» والتعاون يعبر عن الموافقة الجماعية حول فعل مشترك أو وحدة الجهود المتماثلة وغير المتماثلة من أجل استمرار الحياة.

3- <u>صور التكامل الدولي:</u>

أ_التكامل الاقتصادي: ويكون ذلك بإقامة الأسواق الاقتصادية المشتركة بهدف تعزيز الطاقات الاقتصادية المتاحة لدى الدول الأعضاء، وبتوحيد التشريعات الضريبية والجمركية وحذف كافة العوائق التي تحول دون تدفق السلع والخدمات وانسياب حركة العمل ورأس المال بين مختلف مناطق السوق.

ب_التكامل الاجتماعي: المقصود به عملية نقل الولاءات القومية إلى مجتمع سياسي أكبر من الدولة، وتنمية الاتجاهات فوق القومية أو ما يسمى بالوعي فوق القومي.

ويمكن معرفة درجة التكامل الاجتماعي بين الدول طبقا لمعيارين هما:

1) التبادل الاتصالي بين الشعوب المتجهة نحو التكامل، كالتبادل البريدي والتليفوني والتجاري وهو تبادل لا دخل للحكومات فيه بصفة مباشرة.
2) التكامل الاجتماعي على مستوى النخب الحاكمة، ويشمل الاتصالات الاجتماعية بين النخب السياسية والاقتصادية في الدول المتجهة نحو التكامل.

ج_التكامل السياسي: ويعني إدماج بعض المؤسسات السياسية القومية ونقل السيادة على السياسة الخارجية إلى أجهزة دولية مشتركة، والتكامل السياسي لا يهدف إلى إلغاء الحكومات الوطنية، ولكنه يقتصر على نقل سلطتها في بعض المجالات ، ومن هنا فان التكامل السياسي يشمل التكامل في مجالات ثلاث وهي المؤسسات والسياسات والاتجاهات السياسية:

1) التكامل السياسي المؤسسي: يعني وجود مؤسسات وتنظيمات سياسية فوق قومية وذات سلطة إلزامية . ويمكن التعرف على قوة المؤسسات السياسية للعملية التكاملية من حجم الميزانية للمؤسسات التكاملية وجهازها البيروقراطي، فكلما زادت ميزانية وموظفي تلك المؤسسات كان ذلك دليلا على قوتها.
2) التكامل في مجال رسم السياسات: يقصد به القطاعات التي يتم التنسيق بشأنها. ويمكن قياس ذلك بتحديد الأنشطة والقطاعات المتعلقة برسم

السياسات التي يمكن أن تشملها العملية التكاملية كالعلاقات الخارجية والأمن العام، وحقوق الملكية والحقوق المدنية.

3) التكامل في الاتجاهات السياسية: ويقصد به إلى أي حد تتوافق الاتجاهات والقيم السياسية للجماهير والنخب الحاكمة في الدول المتجهة نحو التكامل. فكلما توافقت تلك الاتجاهات كان ذلك ضمانا لثبات ونجاح التكامل الدولي.

د_التكامل الأمني: يفترض أن الدول الأطراف تتفق في ترتيبات أمنية جماعية بغض النظر عن تفاوت مواردها من القوة ، على اتخاذ القرارات المتعلقة بأمنها المشترك، بأسلوب التخطيط والتنفيذ والقيادة المشتركة.

4-<u>المتطلبات الأساسية لتحقيق التكامل الدولي:</u>

1) التماثل الاجتماعي: (social assimilation) والمقصود بذلك هو ضرورة توفر اتجاهات فوق قومية مشتركة لدى أطراف عملية التكامل، وقد يحدث اختلاف حول الدرجة المناسبة من التماثل الاجتماعي التي يتعين توفيرها كشرط مسبق للتكامل، لكن هناك اتفاق حول الحد الأدنى من المتطلبات التي يجب توفرها لأي عملية تكاملية لتقوم وتستمر. ومن أبرزها ما يلي:

أ_نزعات التسامح الثقافي المتبادلة: أي غياب مشاعر التعصب الثقافي القومي التي يمكن أن تعطل عملية التفاعل المشترك بين أطراف هذه العملية.

ب_الاتفاق المشترك على أهداف السياسة الخارجية.

ج_وجود علاقات ودية بين الحكومات المعنية.

2) التشارك في القيم: (value sharing)☺:هذه المشارك في القيم وبخاصة بين النخب هامة للغاية، إذ تفرز قوة الدفع في عملية التكامل (قيم

ايديولوجية: ليبرالية أوشيوعية، قيم إقتصادية: اشتراكية أو سوق حرة ، قيم سياسية: الديمقراطية أو الشمولية، شكل النظام السياسي، التهديدات العدائية).

3) المنافع المتبادلة:(mutuel benefits)☺إن توقع المنافع على أساس متبادل هو أيضا من الاشتراطات المسبقة اللازمة لتحقيق التكامل الدولي ، فهي توفر الحافز على التنازل على بعض صلاحيات السيادة القومية، وبدون هذا التوقع ستتردد الدول تماما في الارتباط بعمليات تكاملية مقيدة لسلطتها .

4) علاقات تاريخية ودية: يجب أن يكون السجل التاريخي للعلاقة بين أطراف عمليات التكامل في اتجاه سيطرة الطابع السلمي للتعامل المشترك. إذ لا يمكن تصور أن ينطلق التكامل من حصيلة متراكمة من التفاعلات السلبية أو الانطباعات العدائية بفعل مؤثرات تاريخية غير طبيعية في جو العلاقة المتبادلة، حتى وإن طرأ عليها بعض التحسن النسبي فيما بعد.

5) المؤثرات الخارجية: (external influences) ويقصد بها المؤثرات التي تخدم كعوامل تحفيز للأطراف التي تحس بها وتتأثر بضمنياتها على الدخول في عمليات التكامل،وقد تأخذ المؤثرات الخارجية صورة تهديدات أمنية أو اقتصادية أو بيئية...إلخ .

5-<u>المزايا التي يحققها التكامل الدولي:</u>

1) التكامل يعمل على إيجاد منافذ وإمكانات جديدة للاعتماد الدولي المتبادل، مما يساعد على تأكيد فكرة المصالح المشتركة أو المنفعة المتبادلة، ويؤدي في النهاية إلى إزالة الكثير من أسباب الصراع الدولي.

2) تهيئة أقوى السبل لدعم استقرار العلاقات الدولية، وتطوير وسائل التعامل السلمي بين الحكومات المختلفة، مما يخلق وسائل جديدة للتأثير المتبادل بعيد عن معاني القوة والصراع والإكراه والتهديد.

3) يساعد على هدم بعض المدركات التقليدية أو تغييرها، وتذويب الحواجز الاجتماعية والثقافية والتخفيف من حدة المشاعر العدائية المتبادلة بسبب التحيز أو التعصب أو التحامل.

4) قد يتمخض التكامل عن ظهور أطراف فاعلة جديدة مستقلة أو شبه مستقلة في النظام الدولي، مما يعزز قدرة هذا الأخير على انجاز أهدافه في خدمة السلم الدولي.

6-<u>المبادئ التي يقوم عليها التكامل:</u>

اهتمت الاتفاقات التكاملية الحديثة بتحديد المبادئ التي تراعيها الدول المشتركة في جهودها التكاملية

1-احترام سيادة الدول وضمان سلامة أراضيها.

2-الالتزام بمبدأ عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء ، والعمل على شيوع السلام والأمن والاستقرار.

3-فض النزاعات سلميا بما في ذلك التي تعوق مسار التكامل ، والتي قد تترتب على بعض أجزائه.

4-ضمان المساواة والعدالة في توزيع منافع التكامل بين الدول الأعضاء.

5-تكثيف التعاون وتقوية التضامن والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء ، وتعزيز الاعتماد الجماعي على النفس والمساعدات المتبادلة. ويشمل أيضا تعزيز الروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية المشتركة.

6-تنسيق السياسات ومراعاة التكامل بين البرامج التي تعتمدها دول الإقليم ، حرصا على تبادل المنافع بينها.

7-العمل على رفع مستوى المشاركة الشعبية في الأنشطة التكاملية، وصولا إلى ما يعرف بالمواطنة الإقليمية.

8-احترام حقوق الإنسان والشعوب وحمايتها.

9-احترام القانون الداخلي والقانون الدولي واتخاذ ما يلزم لسيادة القانون ومؤسساته.

10- إشاعة الديمقراطية وتداول السلطة في الدول الأعضاء. وتزايد الاهتمام بهذا المبدأ في الآونة الأخيرة خاصة بعد اتضاح مخاطر النظم الديكتاتورية على شعوبها والشعوب المجاورة وأهمية المشاركة الشعبية.

11- الاندماج التدريجي لاقتصاديات الإقليم في الاقتصاد العالمي ، وهو أمر تزايد الاهتمام به مؤخرا بعد أن تخلت الدول والأقاليم عن قاعدة الانطواء على النفس.(3)

الاتجاه النظري في التكامل الدولي

حاول العديد من المنظرين والدارسين للعلاقات السياسية والاقتصادية الدولية تقديم اطر نظرية ومنهجية لدراسة التكامل الدولي في شقيه العالمي والإقليمي.ويعد اتجاه التكامل الدولي من الاتجاهات النظرية الحديثة التي تعالج موضوعا قديما الا وهو التكامل.اذظهرت البوادر الولى للتنظير لهذا الموضوع في فترة مابين الحربين الأولى والثانية، واصبح كاتجاه نظري قائم بذاته بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد بعد انقسام العالم الى كتلتين راسمالية واشتراكية بزعامة كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي على التوالي. وكانت الدعوة الى صياغة الظاهرة التكاملية في قالب نظري ممنهج ناتجة عن تزايد الاهتمام بالمؤسسات والمنظمات والتكتلات على المستويين الاقليمي والدولي خلال هذه الفترة[ii].

المقاربة الفيدرالية

تنطلق هذه النظرية لدراسة التكامل الدولي من التركيز على الجانب السياسي للتكامل، وتعتمد هذه النظرية على متغير محدد في تفسير التكامل هو القرار الحكومي للوحدات السياسية، حيث تقرر السلطات العليا في كل دولة تبعا لمصلحتها القومية التنازل عن جزء من سيادتها يتفاوت حسب كل حالة من اجل تحقيق منافع متنوعة، وذلك بعد حساب عقلاني رشيد للنفقة والعائد المترتبين على الدخول في العملية التكاملية، ويكون الهدف من ذلك تعظيم المنافع في مجالات التكامل المختلفة وتقليل الخسائر إلى أقصى حد ممكن.

ويرى منظروا هذه المدرسة أن الخطوة الأولى لبنا التكامل تتم بتكوين الوحدة السياسية التي يشترط في تأسيسها توفر الارادة السياسية لدى النخب والقيادات السياسية للدول الأعضاء للتنازل عن سلطتها في وحداتها القومية لصالح مؤسسات الاتحاد.

وفي هذا الاطار فان الدول المتكاملة ترتبط معًا بروابط دستورية متينة يصبح معها حصول النزاع او الحروب امرا مستبعدا، مما يشكل نوعا من الأمن الجماعي القائم على ذلك الرباط السياسي الدستوري وما يكفله من آليات لحل النزاعات بين الوحدات المتكاملة .

اذن تنطلق هذه المدرسة الفيدرالية من مسلمات توافر الارادة السياسية وعقلانية السلطة بتقييمها للأمور بميزان حسابات الربح والخسارة، حيث أن كثيرا من القضايا والمجالات لا يمكن معالجتها مباشرة نظرا لتعقيدها فتلجأ الدول عندئذ الى هذه الصيغ من التكامل.

أنواع الاتحاد عند المدرسة الفيدرالية:

1-الاتحاد الكنفدرالي: هو عبارة عن تجمع يضم مجموعة من الوحدات الأساسية الوطنية لكن مع الحفاظ على سيادتها ضمن روابط دستورية تختلف باختلاف التنظيم الكنفدرالي .

وتقوم الكنفدرالية على اتفاق بين مجموعة من الدول بهدف تكوين مؤسسات وأجهزة مشتركة تعمل على الاشتراك في مجالات محددة يتم التفاهم عليها في بداية الاتحاد . وتتنازل الدول المتحدة لهذه الأجهزة عن جزء من سيادتها بالقدر الذي يسمح لها بالقيام بمهامها .

ويهدف هذا النوع من الاتحاد إلى التنسيق على مستوى السياسة الخارجية والأمنية او الدفاعية لمجموعة من الدول يربط بينها تطابق المصالح الإستراتيجية. ومن أهم ما يتميز به هذا النوع من الاتحاد:

1-ينشأ الاتحاد الكنفدرالي بموجب اتفاق تعاهدي بين مجموعة من الدول (يتم بوضع معاهدة منشاة)
2-ليس بالضرورة ان يشمل كل نواحي الاتحاد السياسي، فقد ينشا لإدارة مجال محدد مثل المجال الأمني.
3-تبقى الدول ضمن هذا الاتحاد على جزء من سيادتها خصوصا المتعلق بإدارة سياستها الخارجية
4-يمكن للدولة المنخرطة ضمن هذا الاتحاد الانسحاب منه اذا ما ايقنت ان هذا الاخير لا يخدم مصالحها.

فالكنفدرالية قد تأخذ شكل تنسيق تنظيمي للسياسة الخارجية أو الأمنية أو الدفاعية لمجموعة من الدول يربط بينها تطابق المصالح الاستراتيجية دون ان تنسحب على قطاعات اخرى في العلاقات الدولية.

وبصفة عامة ، يعتبر الاتحاد الكنفدرالي كيانا ضعيفا وقليل الفعالية ، لأن عمله يتطلب الموافقة والمساهمة الفعلية من قبل الدول الأعضاء .كما أنمه يبقى أسير التقلبات الحاصلة على مستوى القيادة السياسية للدول ، مما يؤثر سلبا على تبني خطط عمل طويلة المدى .

وبسبب محدودية النموذج الكنفدرالي لجأت بعض التجارب إلى الانتقال إلى الاتحاد الفدرالي كما حصل مع الولايات الأمريكية بعد استقلالها عن التاج البريطاني عام 1776م. وكذلك بالنسبة للكنفدرالية السويسرية التي تحولت إلى فيدرالية منذ 1848م.

2-الفيدرالية: هي توجه يسعى الى تذويب الشخصية الدولية للدول الموجودة في الاتحاد الفيدرالي بحيث تفقد فيه الوحدات المشكلة له سيادتها.

وتعرف الفيدرالية على أنها المنهج أو الطريقة التي يتم بمقتضاها عملية تقسيم سلطات الحكومة والتي في اطارها يتم تحديد مجال التعاون بين الحكومة المركزية والحكومات الجهوية.

يأخذ الشكل الفيدرالي اعادة توزيع السلطات بين السلطة المركزية وسلطة الولايات والهدف هو ايجاد اطار سياسي ما فوق الدولة يكوِنْ مركز الثقل في السلطة بالتنسيق مع الوحدات الاعضاء في الاتحاد.

ويسعى نموذج الدولة الفيدرالية الى قيام الدول الداخلة في عملية الاندماج بالتخلي عن سيادتها لصالح حكومة فيدرالية وان يتم توزيع جديد للسلطات بين الحكومة الفيدرالية والحكومات الاقليمية في المجالات المختلفة. ووسيلة

تحقيق هذا الهدف هو عقد مؤتمر دستوري يضم ممثلين منتخبين لكتابة الدستور الفيدرالي او الاتفاق بين الحكومات المختلفة على شكل الفيدرالية.

يشمل الاتحاد الفيدرالي تشكيل حكومة مركزية تضم الدول المنخرطة في الاتحاد والي تصبح بمجرد انخراطها حكومات فرعية ويتم توزيع الصلاحيات بينها وبين الحكومة الفيدرالية عن طريق دستور مكتوب يحمي ويضمن حقوق وحريات كل الولايات او المقاطعات .

إذن هناك مستويين للتعامل يمكن توضيحهما:

تعاون عمودي : هو التعاون القائم بين الحكومة المركزية والسلطة الفيدرالية والسلطة المحلية .

تعاون أفقي: القائم بين السلطات المحلية فيما بينها ، أين يقومون بتبادل المعلومات والعمل على إيجاد توافق بين تدخلاتهم حتى لا يكونوا تابعين مباشرة بصورة صلبة للهيئة المركزية.

أهم ما يتميز به الاتحاد الفيدرالي:

1-الدستور الفيدرالي: هو أول خطوة لقيام الاتحاد بحيث يتضمن التوزيع العادل للصلاحيات والمنافع .

2-تنازل الدولة بانخراطها في الاتحاد عن كامل سيدتها (الداخلية والخارجية) لدولة للاتحاد .

3-يؤدي قيام الاتحاد الفيدرالي الى قيام كائن دولي جديد يتعامل باسم الدول المنخرطة فيه .

4-تتمتع الدول المتحدة بالاستقلالية في تسيير شؤونها الداخلية والنظام الداخلي المناسب لها بشرط ألا يتعارض مع القانون العام اللاتحاد.

5-يتمتع كل المواطنين داخل كل الولايات بحق ممارسة السلطة والمشاركة السياسية في ادارة الحكومة المركزية.

من أمثلة الدول الفدرالية: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، المكسيك،البرازيل،نيجيريا،الإمارات العربية المتحدة، سويسرا.

الانتقادات الموجهة للمدرسة الفيدرالية:

ما يمكن قوله في الأخير ان طموحات منظري المدرسة الفيدرالية الهادفين إلى التأسيس للوحدة السياسية كخطوة أولى نحو الاندماج الدولي اثبت الواقع انها افكار مثالية اكثر منها واقعية، وقد ثبت فشلها لعدم قدرة العديد من التجارب الوحدوية خصوصا بين الدول ذات السيادة من الوصول الى مرحلة الاندماج السياسي والاستمرارية في التوحد.

المقاربة الوظيفية

(FUNCTIONALISM)

الوظيفية نظرية غير سياسية تتفادى القضايا والمجالات التي فيها نزاع لتركزعلى قضايا ومجالات التعاون ، وتحاول خلق شبكة من المصالح والنشاطات والاهتمامات المشتركة عبر حدود الدول.

تقوم المدرسة الوظيفية على فرضية تقول بأن التعاون يبدأ في ميادين السياسة الدنيا بمعنى البدء بالقضايا الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والثقافية عامة والتي يمكن اقتطاعها او فصلها عن ميادين السياسة العليا كالشؤون السياسية وقضايا الامن القومي والقضايا ذات الاهمية الإيديولوجية والرمزية.

وتعتبر هذه المدرسة أن التعاون في مجالات السياسة الدنيا يتم من خلال اعطاء الخبراء والفنيين سلطة كافية وذلك باطلاق يدهم في صناعة القرار وتنفيذ السياسات في المجالات المذكورة وهذه السياسات لا بد ان يكون لها مردود نفعي على قطاعات واسعة في مجتمعات الدول المعنية.كما أنها ستؤدي حتما إلى إيجاد تعاون في مجالات أخرى وفق مبدأ التعميم(Ramification).

وينسحب هذا التحليل على ربط هذه المجتمعات والدول المختلفة في انساق من المصالح مما يضعف من امكانيات وقدرة القيادة السياسية في الدول على انتهاج سياسات متعارضة مع تلك المصالح، وتصبح الدول غارقة في التفاعلات التي تتسع مع الوقت بحيث يصبح ثمن تعطيل الاطر الوظيفية الجديدة من قبل السلطة السياسية في الدول بواسطة النزاعات والحروب أو التوترات مكلف جدا للسلطة خاصة وللدول بشكل عام وتنتفي بالتالي أو تقل امكانية حصول حروب أو نزاعات وتتغلب وتسيطر الاتجاهات التجريبية عند الدول في التعاطي مع المشاكل التي

تواجهها ويصبح التركيز قائما على توفير الرخاء والرفاه الاقتصادي والاجتماعي بدل الدخول في متاهات وصراعات السياسة العليا.

وبذلك تصبح السلطة السياسية اسيرة هذه الشبكة من الانساق المصلحية والتي تقوى نتيجة تغيير مواقف الناس التي تستفيد وتختبر منافع هذا النهج الجديد باتجاه دعم وتأييد مزيد من الأنشطة التعاونية. فأطر التفاعلات والاعتماد المتبادل تنمو حسب الوظائف التي تؤديها للناس ومن هنا برز الشعار الوظيفي: " الشكل يتبع الوظيفة "

ولابد من التأكيد أنه في ظل هذا المدخل التكاملي ليس من الضروري أن يحدث أي تغيير للبنية الدستورية للدولة باتجاه انصهار سياسي ولكن ما يحث هو أن دور الدولة ومفهوم السيادة مثلا يفقدان قيمتهما العملية وبالتالي الفعلية وتتحول هذه القيمة أو الدور إلى المنظمات الوظيفية المتخصصة.

صاحب النظرية:

يعتبر دافيد ميتراني (David Mitrany)(روماني الأصل عاش في بريطانيا) صاحب النظرية الوظيفية حيث انطلق من مسلمات مثالية متفائلة حول امكانية تحسين وتطوير المجتمعات اذا اعتمدت وسائل عقلانية ونفعية. وكانت هذه المسلمات تهذف إلى كسر الرابط التقليدي بين السلطة والوحدة الترابية المحددة (الدولة)، وذلك عبر ربط السلطة بنشاط معين.

و يرى ميتراني انه يمكن اقامة مجتمع دولي مسالم وخال من الحروب عبر التعاون في المجالات الاقتصادية المنفعية وليس عبر توقيع اتفاقات وإنشاء مواثيق بين الدول كما هو الحال عند المدرسة الفيدرالية التي سادت قبل الحرب العالمية الأولى والتي طرح بعض دعاتها الفيدرالية وبعضهم الآخر الكنفدرالية كحل لتنظيم المجتمعات الدولية بهدف خدمة السلم. الأمر الذي انتقده ميتراني واعتبر بان المنطلق لا يجوز

ان يكون فوقيا (دستوريا) بل بالعكس من ذلك فالمنطلق عنده تحتي بالتركيز على التعاطي مع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومشاكل ومطالب وأمال الناس.

تتخطى الوظيفية في توجهها العام الإقليمية إلى الكونية، فقد عارض ميتراني الاندماج الإقليمي لأن ذلك يؤدي حسبه إلى إعطاء مزيد من القوة للبنية التنظيمية الجديدة (الإقليمية) وبالتالي القدرة على استعمال تلك القوة. ويؤدي إلى تحول النزاعات من مستوى الدول الى مستوى التجمعات الإقليمية.

وفي رؤية متراني مبدأ الانتشار (ramification)الذي يقر أن تطور التعاون الدولي في حقل واحد يؤدي إلى خلق تعاون مؤكد في باقي الحقول الأخرى إذ أن التعاون يخلق حاجات جديدة تؤدي محاولات تلبيتها إلى خلق الدافعية باتجاه المزيد من التعاون.

نقد النظرية:

- أول مايبرز في تقويم هذه النظرية مثاليتها المطلقة من حيث تقسيمها النظري للقضايا سياسة عليا وسياسة دنيا. وهذا التقسيم لا يمكن أن يحدد نظريا أو أن يعمم فهو ينتج في الواقع عن رؤية كل سلطة سياسية وتثمينها للقضايا التي تواجهها.
- اثبتت الاحداث ان القضايا الاقتصادية والاجتماعية هي موضوع تسييس وتنازع ايضا وخلافات الدول ازدادت ولم تنقص نتيجة ذلك.
- هناك حقائق عديدة تتخطاها النظرية وهي مصلحة السلطة السياسية وقدرتها على تحريك الاوضاع بالاتجاهات المناسبة.
- قضية توازن القوى في ظل غياب فعال لمجموعات الضغط التي لها مصلحة في توسيع رقعة التعاون التكاملي.

- فيما يتعلق بثمن تعطيل مسار الاندماج فهو لا يحتسب بالأرقام والعائدات المنفعية المجردة وإنما بعوامل اخرى واعتبارات كثيرة تملكها السلطة صاحبة القدرة على تعطيل المسار.
- النظرية لا تقول كيف يمكن أن يبدأ مسار التكامل اذا لم تكن هناك ارادة سياسية واعية تحسب في هذا الاتجاه.
- أما المقولة الرئيسية في النظرية التي تعتبر شعار "الشكل يتبع الوظيفة" فهو يقدم نظرة مجتزأة إلى تكوين المنظمات لان هناك عوامل اخرى موضوعية وسياسية تحدد شكل ودور المنظمة وتطور هذا الدور.(4)

الوظيفية الجديدة

(NEO–FUNCTIONALISM)

تستمد الوظيفية الجديدة بعض عناصرها من النظرية الوظيفية، فهي تعتبر ان التكامل يبدأ في مجالات السياسة الدنيا ولكن لا يمكن ان يتم في ظل قيادات غير سياسية (خبراء وفنيين)، فمسار التكامل تؤثر فيه وبشكل فعال الدول وهو بذلك جزء غير منفصل عن المسار السياسي.

ومحور هذه النظرية ان الدول تتخلى عن سلطاتها في مجالات تعتبر انه من غير الممكن ان تتعاطى فيها بنجاح وفعالية فرديا، ويكون ذلك بإنشاء مؤسسات اقليمية تمنح صلاحيات في هذه المجالات وان كانت محددة ومحدودة.

وفي هذا الاطار تنشا نخبة سياسية جديدة في هذه المؤسسات لها توجهات وولاءات إقليمية، تتعمق نتيجة امتلاكها للقرار على المستوى الإقليمي. ويرافق ذلك توسع عملية التكامل الى مجالات اخرى وفق مبدأ الانتشار (spill–over) نتيجة امتلاكها (المؤسسات) القدرة على حل القضايا على المستوى الاقليمي مما يؤهلها في ظل هذا النجاح الذي تحققه –المنظمات– إلى أن تتحول إلى محور استقطاب للولاء من مجتمعات الدول الاعضاء وهو ما يؤدي بالتدريج إلى تحول الولاءات القومية من مستوى الدولة الى مستوى المنظمة الاقليمية.

وتساهم عملية انتقال الولاء في التحول السياسي البنيوي الذي يظهر في انصهار الدول الاقليمية قي دولة اقليمية واحدة ، وهذا معناه تسييس عملية التكامل بانتقالها من ميادين السياسة الدنيا الى ميادين السياسة العليا.

وتشدد الوظيفية الجديدة على دور جماعات المصالح في الدفع بعملية التكامل نتيجة المردود المنفعي على مصالحها، مما يجعلها تقف بشدة في وجه اي محاولة من السلطة السياسية الوطنية لإيقاف ذلك المسار.

وتبرز فرضية عملية التكامل الآلية في منظور الوظيفية الجديدة باعتبار أن أي مستجدات أو قضايا تفرزها خطوة تكاملية لا يمكن حلها والتعاطي معها إلا في خطوة اندماجية متقدمة حتى تصل العملية في نهاية المطاف إلى مرحلة الانصهار البنيوي.

إن إحدى المسلمات الرئيسية للوظيفية الجديدة وجود مجتمعات ديمقراطية بالمفهوم الغربي حيث يكون القرار السياسي محصلة ديناميكية للعلاقات والتحالفات القائمة بين القوى السياسية ومجموعات المصالح.أي القدرة على إيصال مواقف مجموعات المصالح إلى السلطة، وتحويله إلى قرار سياسي لمصلحة التكامل.

رواد النظرية:

1-**ارنست هاس(Ernst Haas)**: يرى هاس ان التكامل ينتج عن جهد النخب المعنية في القطاعين العام والخاص المدفوعون بدوافع براغماتية بحتة،ولذا فالنخب التي تتوخى الحصول على مكاسب لها من خلال نشاط المنظمات فوق القومية ستجد نفسها تبحث عن نخب اخرى خارج حدود بلادها تشاركها نفس الرغبة.

ويركز على مسالة التسييس التدريجي لأغراض وأهداف الأطراف، لا سيما ان هذه الاهداف اعتبرت من البداية اهدافا فنية او أهدافا ليست موضع خلاف . ويتم التسييس من خلال موافقة الاطراف على البحث في الوسائل التي تعتبر الانسب لتحقيق الاهداف الفنية او غير الخلافية.

استخدم هاس مصطلح الانتشار (spill-over) وهو نفس المعنى الذي قصده ميتراني بمصطلح التعميم (ramification)، حيث لاحظ في دراسته لهيئة الصلب والفحم الأوروبية أنه كان عدد قليل نسبيا ممن يؤيدون المشروع بقوة ، وبعد سنوات من عمل الهيئة أصبح الجزء الأكبر من قادة الاتحادات العمالية والأحزاب السياسية من أنصار هذه الهيئة، وهذا يعني أن الذين يحققون منافع المنظمات فوق القومية من قطاع محدد يميلون بشكل ملحوظ إلى تأييد التكامل في قطاعات أخرى.

يقول هاس " إن تجربة التكامل في اوربا الغربية بعد عام 1967 تدل على ان المصالح المستندة لاعتبارات براغماتية هي مصالح معرضة للزوال مالم تدعم بالتزام ايديولوجي او فلسفي عميق. وبالتالي فالاتحاد السياسي القائم على المصالح البراغماتية من الصعب دوامه".

2-**اميتاي ايتزيوني (amitay etzioni)**: اتجهت دراسة الباحث الامريكي الى تتبع تطور عملية التوحيد السياسي بغرض بناء نموذج تكاملي ويستند هذا النموذج لاربع مراحل:

1) حالة ماقبل التوحيد : لابد من وجود اعتماد متبادل بين الأطراف في قطاعات معينة ، ثم تبدأ تنتشر وتتسع وتلعب النخب الدور الرئيسي في عملية التوحيد في هذه المرحلة حيث انها تكون المشجع الرئيسي على الوحدة سواء كانت نخب داخلية او خارجية.

ولا يركز ايتزيوني في هذه المرحلة على العوامل المشتركة مثل التجانس الثقافي أو التواصل الإقليمي أو الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

2) عملية التوحيد من خلال القوى الفاعلة فيها:من خلال تشكيل هوية اجتماعية موحدة عن طريق نشر قيم وشعارات التوحيد، وتبرز قوى التوحيد والتي قد

تكون لها طبيعة قسرية أو نفعية أو مرتبطة بالهوية الاجتماعية وهنا يشير ايتزيوني إلى أن النخبة من داخل النظام تكون هي المدافع الرئيسي عن التوحيد وليس النخبة الخارجية.

3) مرحلة التوحيد من خلال القطاعات التي تشملها : تبدأ هذه المرحلة مع تزايد تدفق السلع والأفراد والاتصالات بين الوحدات وفق مبدأ الانتشار، وهنا يتبنى اتزيوني المقاربة الوظيفية لهاس والاتصالية لدوتش.

4) نضوج عملية التوحيد ووصولها الى النهاية المرسومة لها : يكون الاتحاد قد انتشر في مختلف القطاعات وتكون المراحل السابقة الثلاث قد اكتملت مسيرتها. وهنا يشير ايتزيوني إلى أن الاتحادات الناضجة أي التي اكتملت في بنائها تختلف فيما بينها من حيث مستويات التوحيد التي توقفت عندها، أي تختلف في مستوى النقطة التي توقفت فيها عن التوسع والانتشار.

استنتاجات:

1-الاتحادات ذات النخب القليلة يرجح لها النجاح أكثر من تلك التي تضم نخبا عديدة على أساس أن العدد الأكبر يوفر الفرصة للمزيد من المشكلات.

2-النخبة الأكثر فاعلية هي التي يسميها اتزيوني النخبة النظام ، وليست النخبة التي تكون مجموعة أفراد ، فالنخبة النظام تمتلك القدرة على الحسم الموجود لدى النخبة الفرد، ولكن مع إمكانية تعميم الالتزامات الموجودة بين الاتحادات التي تتصف بالمساواة بين أعضائها. وتحقيق حسم يتحقق من وجود مركز مهيمن لصنع القرار، أما تعميم الالتزامات فيتم نتيجة أن "النخبة النظام" تمثل جميع الأعضاء في الاتحاد فضلا عن كونها تمثل الاتحاد ككل.

3-كلما كانت المنفعة الناتجة عن مبادرة وتوجيه النخبة أكبر ، كلما تدعمت الهوية الاجتماعية للاتحاد أكثر كلما كانت احتمالات النجاح أكثر.

وتتضح صحة الفرضية في السوق الأوروبية المشتركة(cee) 1958-1964 التي أدت إلى زيادة النفع العائد على الأعضاء ، وهو ما أدى بدوره لتدعيم شخصية السوق (القيم، الدين، الروح القومية، المشاعر والرموز..).

4-أكد اتزيوني على أهمية الاتصالات في تطور الوحدة، إذ أن وجود قنوات اتصال فعالة وسريعة وتعبر عن الأعضاء شرط أساسي الاستجابات الملائمة.أما وجود اتصالات مشوهة أو ضعيفة فيعيق تطوير الاستجابة الكافية من الأطراف المشاركة في الوحدة.

5-إن الجهود لتوحيد الدول النامية هي أقل احتمالا للنجاح من الجهود التوحيدية في الدول المتقدمة، إذ تتسم الدول المتخلفة بأمية واسعة وأفق ضعيف ونقص في المهارات السياسية والتنظيمية الضرورية لمعالجة مشاكل التوحيد أو التكامل الإقليمي.

6-البطء قي جهود التوحيد يكون أكثر فعالية عندما تكون قوى معارضة الوحدة كبيرة ومؤثرة ، والإسراع في الخطوات يكون أكثر فعالية عندما يصل الاتحاد إلى مرحلة النضج أو المرحلة النهائية. لأن الإبطاء يعني تقليص التغيرات التي يراد إدخالها من أجل السماح لمزيد من الوقت للتكيف وتقليل الضغوط المعارضة للوحدة، أما الإسراع أو التصعيد فيعني زيادة التغيرات لجعل فوائد الاتحاد ملموسة أكثر.تصدق هذه الفرضية على نموذجي اتحاد الوست أنديز 1958-1962 والجمهورية العربية المتحدة 1958-1961 ، حيث تسارعت عملية التفكك عندما بذلت الجهود للإسراع في عملية الوحدة أما السوق الأوروبية المشتركة فإن الإسراع في الخطوات كان فقط في لحظة النجاح.

7-إن مكافأة (الحصول على المنافع) أكبر قدر ممكن من الوحدات الرئيسية والفرعية المشاركة في الاتحاد هو عامل مهم لدفع النجاح إلى حده الأعلى ،

إذ أن توزيع المنافع يساهم في اتساع دائرة التأييد حيث يصبح لدى الأطراف منافع مكتسبة تساهم في تصليب موقفها عند مواجهة الاتحاد لأية أزمات.مثال ذلك الوست أنديز والجمهورية العربية المتحدة جرت المحاولات لانجاز الوحدة بشكل كامل قبل أن تكون منافعها بادية للأطراف.

تقييم النظرية.

- تبدو الوظيفية الجديدة اكثر واقعية من الوظيفية من حيث عدم فصلها بين الشؤون الاقتصادية والسياسية ولكنها تقع في مشكلة الميكانيكية من حيث تصورها لمسار التكامل في تطوره بشكل آلي (عملية انسحاب التكامل من قطاع اخف تنازعا الى قطاع اوسع تنازعا). وهنا يجب الإشارة إلى أن كثير من خطوات الاندماج في السياسة الدنيا في إطار الجماعة الأوروبية كان ورائها إرادة سياسية دفعت بهذا الاتجاه وليس وضعا انعكس آليا في وضع آخر .
- ضعف فرضية تراجع السلطة السياسية الوطنية في كل دولة امام جماعة المصالح المستفيدة من التكامل : يبرز من قدرة مجلس الاتحاد الاوروبي (وهو يمثل القوى الرسمية– الدول–) في التأثير على مسار عمل المجموعة وحتى على سلوكية الاطراف غير الرسميين.
- ضعف المسلمة القائلة بانتقال الولاء من الدولة الى المنظمة : وهذا وان كان ممكنا على صعيد افراد فهو لم يحدث على صعيد سوسيولوجي، وإن كان في شكل ولاء عند مجموعات أو قطاعات شعبية خاصة لم يستطع أن يكون إيديولوجية انصهار إقليمي على قاعدة منفعية تستقطب بها الولاء وتوظفه لمصلحة المنظمة.

- ليس من الضروري ان يكون لكل خطوة حتى ولو كانت ناجحة بالمنظور التكاملي اثر ايجابي ، فقد تفرز احيانا اثارا سلبية تؤدي عكس ما أريد له فتخلق خلافا وتوترا بين الدول. كما أن عملية التكامل يمكن ان تتوقف او تتأخر في أي مرحلة نتيجة تحول ميزان القوى السياسي في اي دولة في اتجاه مضاد للتكامل، وقد تكون لأسباب واعتبارات محض إستراتيجية لا علاقة لها بالتكامل.
- غياب الإرادة السياسية التكاملية الناتجة عن انحسار المد الوحدوي في ظل غياب التأثير المباشر لمصالح الدول المختلفة.وغياب الترابط بين المنظمات الإقليمية وجماعات المصالح تعطل أكثر فرضيات الوظيفية الجديدة حول مسار الاندماج التدريجي.

المقاربة الاتصالية

تعتبر المقاربة الاتصالية من أهم نظريات التكامل وهي تركز على التفاعلات المتكاملة كمدخل لتحقيق التكامل ويعتبر كارل دوتش (karl deutsch) (أمريكي ذو أصل تشيكي) من أبرز رواد هذه النظرية، حيث استعمل نظرية النظم في دراسة التكامل من خلال دراسة عملية الرقابة ونظم الاتصالات ، وبحث النظم العضوية ونظم الآلات التي ينتجها الإنسان، وقد أوضح دوتش أن غاية التكامل هي تكوين مجتمع آمن يضم الوحدات المتكاملة وتختفي فيه احتمالات نشوب حرب فيما بينها بسبب ما ينشأ بينها من كثافة في الاعتماد المتبادل وما تتبناه من آليات وإجراءات لفض منازعاتها سلميا وإحلال التعاون محل الصراع.

وقد ركز دوتش على قيمة الأمن كغاية للتكامل على اعتبار أن الأمن هو الحالة الأساسية التي يمكن في ظلها التمتع بمعظم القيم الأخرى ، وعرف الأمن بأنه :" قيام السلم وتدعيمه" كما أعطاه مضامين أخرى مثل تأمين الثروة والملكية والمؤسسات والرموز والمراكز الطبقية والعادات والإيديولوجية والثقافة واحترام الذات ، وغيرها من القيم التي تبدو جديرة بالدفاع عنها بالنسبة لمعظم الناس ، وحيث أن الدول قد أظهرت عدم كفايتها لحماية هذه القيم فإن الناس يلقون آمالهم على المنظمات الدولية لحماية هذه القيم.

ويرى كارل دوتش أن التكامل السياسي هو تحقيق شعور بوجود جماعة والانتماء إليها يصاحبه قيام مؤسسات وممارسات رسمية وعير رسمية، ويكون هذا الشعور وهذه المؤسسات من القوة والانتشار بحيث تنشأ ثقة معقولة بأن العلاقات بين أعضاء

المجموعة ستطور سلميا خلال فترة طويلة من الزمن وتشكل هذه المجموعة الآخذة في التكامل جماعة أمنية.

ويطرح لنا دوتش في دراسته نموذجين لتحقيق أمن المجتمعات ويحدد شروطا لوجود كل من النظامين وهما:

1-الجماعات التعددية أو القائمة على نموذج الأمن التعددي: وهو الذي تحافظ فيه الوحدات الأعضاء بسيادة شبه كاملة، حيث يترابط أمن هذه الدول المشتركة لكنها في الواقع تحتفظ بحكوماتها المنفصلة وباستقلالها القانوني مثل العلاقة بين فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ، أو بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

2-الجماعات الموحدة أو القائمة على نموذج الأمن الموحد: وهو الذي تنصهر فيه الوحدات الأعضاء في دول بسيطة أو اتحادات دول أو في دول اتحادية، حيث تصبح الوحدات السياسية المستقلة سابقا وحدة واحدة ولها حكومة مشتركة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويقدم دوتش مجموعة من الشروط لقيام مجتمع أمن موحد أو مندمج:

1-التطابق المتبادل بالنسبة للقيم الرئيسية المرتبطة بالسلوك السياسي.

2-أسلوب معيشة مميز وجذاب ونمط حياة مميز.

3-توقعات لروابط اقتصادية قوية ومفيدة أو عائد مشترك.

4-زيادة ملحوظة في الموارد والقدرات السياسية والإدارية على الأقل لبعض الوحدات.

5-نمو اقتصادي أعلى على الأقل بالنسبة لبعض الوحدات المشاركة.

6-حلقات الاتصال الاجتماعي يجب أن لا تنقطع سواء من الناحية الجغرافية أي بين أقاليم الدولة أو بين مختلف الفئات الاجتماعية داخل الدولة.

7-توسيع نطاق الصفوة السياسية داخل الوحدات على الأقل بالنسبة للمجتمع الناشئ الأكبر ككل.

8-وجود درجة عالية من سهولة الحركة جغرافيا واجتماعيا.

9- وتعدد جوانب الاتصال والتعامل المشترك بين الأفراد.

10- تعدد وتكرار التداخل في أدوار الجماعات بين الوحدات السياسية.

11- التعويض الكلي عن المكافئات في تدفق الاتصالات والمعاملات بين الوحدات المتكاملة

12- وجود قدرة كبيرة متبادلة على التنبؤ بالسلوك

أما العوامل التي تعمل على تفكك مجتمع الأمن المندمج فهي:

1-زيادة سريعة في التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية بمعدل أسرع من معدل استيعاب المواطنين للثقافة السياسية المشتركة للجميع.

2-زيادة سريعة في الأعباء الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية في المجتمع لإحدى وحداته وبخاصة في المراحل الباكرة.

3-زيادة سريعة في التفرقة الإقليمية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعرقية بمعدل أقوى وأسرع من أية عملية تكاملية تعويضية.

4-تدهور خطير في القدرات السياسية أو الإدارية للحكومة أو الصفوة السياسية بالمقارنة بالمهام والأعباء الحاضرة.

5-انغلاق نسبي للصفوة السياسية مما يؤدي إلى تباطؤ دخول أعضاء جدد وأفكار جديدة وإلى نشوء صفوة مضادة من الأعضاء المحيطين.

6-فشل الحكومة والصفوة في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة أو المتوقعة من قبل السكان في الوقت المحدد، أو الفشل في التكيف في الوقت المناسب مع التدهور الوشيك أو فقد بعض مراكز الأقلية البارزة أو المميزة.(5)

أما إقامة مجتمع الأمن المتعدد فتعتبر أسهل وتتطلب عمليات بسيطة وأهم هذه العمليات هي:

1-عدم الاجتذاب المتزايد وقلة احتمال الحرب بين الوحدات السياسية في مجتمع الأمن الناشئ، وذلك من وجهة نظر حكوماته ومجموعة الصفوة وأخيرا السكان.

2-نشر الحركات الفكرية والعادات المحبذة للتكامل تهيئة المناخ المناسب لها.

3-تنمية ممارسة عادات ومهارات الاهتمام المتبادل والاتصال والاستجابة المتبادلة.

ويربط دوتش بين الاتصال وتحقيق التكامل بين المجتمعات السياسية فيقول:" إن الأقطار أو الدول ليست إلا حشودا من الأفراد تتحد فيما بينها نتيجة تدفق الاتصالات ونظم النقل بينها وتنفصل عن بعضها بأرضي قليلة السكان أو خالية إلى حد ما، والشعوب تحقق وحدتها كلما اتسعت الموضوعات التي تتصل فيما بينها من اجلها ، ولذلك فإن الحدود تمثل المناطق التي تتناقص فيها الكثافة السكانية والاتصالات بشكل كبير، وحتى يمكن لنا أن نطلق مصطلح بلد أو دولة فإنه لابد من وجود اعتماد متبادل ومباشر في قطاع واسع من السلع والخدمات المختلف بين الأفراد".

وخلص دوتش إلى القول بأن التكامل ينهض بأربعة مهام رئيسية هي حفظ السلام، التوصل إلى إمكانيات كبيرة متعددة الأغراض، انجاز بعض المهام الجديدة، تحقيق

الذات ودور الشخصية بصورة أكثر جدية. وقد أوضح هنا بعض المؤشرات الإجرائية للتيقن من تحقيق هذه المهام:

فحفظ السلام يمكن قياسه من خلال غياب أو ندرة الاستعدادات العسكرية في الدول المتكاملة وبيانات تعبئة القوات المسلحة وبيانات الميزانية و واستطلاعات الرأي.

ويتم قياس التوصل إلى إمكانيات متعددة الأغراض عن طريق مؤشرات الناتج القومي الإجمالي والناتج القومي الكلي لكل فرد ومجال معاملاته التجارية وتنوعها.

ويتضح ما إذا كان المجتمع يحقق مهاما معينة عن طريق وجود وظائف مشتركة ومؤسسات مشتركة ومواد مشتركة.

أما قياس تحقيق الذات ودور الشخصية فيتضح من تكرار استخدام رموز مشتركة وخلق وإتباع رموز جديدة.

نقد النظرية:

تطرح النظرية افتراضاتها بشكل واضح تماما فهي تقول مثلا أنه إذا وصلت التبادلات إلى مستوى معين في ظل توازن الأعباء والإمكانيات فان التضامن المتبادل بين الصفوة سيرتفع وإذا ارتفع التضامن بين الصفوة فلا بد من أن تنشأ جماعة أمنية. أي أن نظرية الاتصالات تعمل على إثبات العلاقات بين المتغيرات على مستوى المنظومة ولا تأخذ بعين الاعتبار الإدراك أو الحوافز التي تحرك البشر

تفسير نظرية الاتصالات بأثر رجعي لكنها لا تتنبأ ، فهي لا تكشف كيف ولا متى ينشأ الاهتمام والثقة والتضامن المتبادل بين الفاعلين أو الصفوة أو الجماهير في إقليم معين.

يثور تساؤل حول مدى ملائمة النتائج التي تصل إليها نظرية الاتصالات للأقاليم النامية في العالم، فالتناسب الطردي ليس مؤكدا بين ارتفاع معدل التبادل التجاري مثلا بين أعضاء إقليم وقيام جماعة أمنية بينهم.

المقاربة الحكومية

INTERGOUVERNEMENTALISME

ظهرت هذه النظرية منذ الستينات على يد ستانلي هوفمان (stanley hoffman) ، الذي درس مسار الاندماج الأوروبي من منطلق واقعي. تدعمت أطروحات هوفمان فيما بعد عندما انظم إليه روبرت كوهان (robert Keohane) لتحليل تسارع عملية الاندماج في أوروبا في الثمانينات.

تهدف هذه النظرية لفهم الميكانيزمات التي تعقدها الدول للتعاون من أجل تلبية حاجياتها المشتركة.

وفي هذا الإطار كان التخوف الأوروبي من اتساع الفجوة التكنولوجية بينها وبين باقي مناطق العالم المتقدم الأثر الحاسم في تفعيل التعاون داخل السوق الأوروبية المشتركة ودفع بالاندماج إلى مراحل أكثر تقدما.

واعتبر التعاون بين الدول عن طريق المنظمات الدولية كإجراء عقلاني موجه لتعظيم استخدام الوسائل المشتركة من طرف الدول الأعضاء .وهذه العقلانية هي التي تفسر التخلي التدريجي عن حق الفيتو لصالح آلية اتخاذ قرار قائم على الأغلبية.

وفي هذا السياق اعتبر هومان أن المنظمات الدولية تؤسس لمساومة دولية

(interstate bargaining) ، تكون القرارات المتخذة من خلالها أقل قاسم مشترك بين الدول المتفاوضة ، وخلال عملية التفاوض المتواصلة ، يكون للدول القوية دور أكثر تأثيرا .وعلى الرغم من أن المنظمات الدولية تقدم حلولا لا تستطيع الدول منفردة اعتمادها ، وهو ما يعطي للمنظمات الدولية مكانة في رسم قواعد العمل ، ويجعلها

تمتلك قدرة تأثير ، إلا أن ذلك لا يكفي مواجهة مطالب الدول النابع من تصورها الخاص لمصلحتها القومية.

وقد تعززت هذه المقاربة في سنوات التسعينات عن طريق أعمال باحث أمريكي هو اندرو مورافسيك (Andreu Moravcsik) الذي قدم مقاربة من ثلاثة مراحل للبناء الإقليمي:

المرحلة الأولى: تعرف كل دولة اختياراتها " preferences "وأولوياتها بناء على مصالحها الاقتصادية، وتقلل المقاربة من وجهة النظر القائلة بأن للمصالح الجيوسياسية نفس أهمية المصالح الاقتصادية في تشكيل الأولويات القومية.

المرحلة الثانية: تتمثل في المفاوضات بين الحكومات الوطنية من أجل تحقيق أهدافها القومية. وتعتمد هذه المفاوضات على الاعتماد المتبادل الموجود بين الدول المتفاوضة. وليس على أي نوع من أشكال التعاون فوق القومي.

المرحلة الثالثة: وتتمثل في إنشاء مؤسسات مشتركة وفي هذا الصدد يعتبر مورافسيك أن خيار تحويل السيادة إلى المؤسسات الدولية لا ينسب إلى إيديولوجية فدرالية ولا إلى تسيير تكنوقراطي مركزي ، ولكن إلى إرادة ضمان المصداقية للالتزامات المشتركة.(6)

بين مورافسيك أن الاندماج الأوروبي في إطار الاتحاد جاء نتيجة لمسار تفاوض بين الحكومات . ولم تأت عبر تأثير المؤسسات فوق القومية. وأن المسائل ذات الصبغة المتعدية للحدود كونت دافعا قويا للحكومات من أجل التعاون (تبادل السلع والخدمات ...) وهكذا فان المؤسسات المشتركة تنشأ لمساعدة الحكومات على حل مسائل بعينها .

وأكد مورافسيك على أن الحكومات تحرص في عملية التفاوض المساومة على تحقيق منافع جماعات المصالح الداخلية فيها.

وقد استخدم مورافسيك هذا النموذج ليبين كيف أنشأت دول الاتحاد الأوروبي المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) ولماذا اختاروا شكلا محددا من المؤسسات فوق القومية. وكيف تؤثر هذه المؤسسات على سلوك الدول الأعضاء في المستقبل وذلك من خلال مجموعة من الدراسات التي أجراها في الفترة 1991–1998 .

في نقد المقاربة الحكومية:

إهمال الحكوميين لدور المؤسسات فوق القومية

إغفالهم لتأثير المؤسسات المشتركة في تشكيل ما يسميه الحكوميين التفضيلات أو الاختيارات القومية.

المقاربة المؤسساتية الجديدة

NEO-INSTYITUTIONNALISM

تنطلق المقارب المؤسساتية الجديدة في دراسة ظاهرة الاندماج الدولي من ارث المقاربة الوظيفية ، حتى إنها تسمى أحيانا بـ.(new neofonctionalism). كما تستمد أصولها المنهجية من تيار المؤسساتية الجديدة في دراسة العلاقات الدولية والذي انبعث منذ الثمانينات في القرن الماضي.

وتركز الأطروحة الأساسية هنا من كون المؤسسات هي التي تصنع الفرق ، ففي الحالة الأوروبية مثلا تعزو هذه المقاربة تقدم الاندماج الأوروبي ونموه بالأساس إلى التوسع في سلطة وصلاحيات المؤسسات فوق القومية ، والذي رافقه في المقابل تقييد لاستقلالية الحكومات القومية وانكماش في نطاق سلطتها وسيادتها.

وعلى الرغم من أن الاندماج الدولي ينشأ أولا عن طريق اتفاقيات تعقد بين حكومات وطنية ، فان المؤسسات المشتركة بمجرد تأسيسها وبفضل السلطة المخولة لها تصبح مقيدة وكابحة للدول الأعضاء ، خاصة مع تنامي السلوك المشترك وتعزز النزعة فوق القومية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الزخم (القوة الدافعة momentum) الذي تولده عملية الاندماج ، تصبح الفواعل فوق القومية، مدعمة بتأييد القوى عبر القومية (جماعات المصالح النخب السياسية والثقافية ..) هي المحرك لعملية الاندماج باتجاه المزيد من التمدد العمودي والأفقي.

وتتبع فعالية المؤسسات فوق القومية من سيطرتها وتحكمها في المعلومات وخبرتها التقنية، ومهارتها الفعالة في تنسيق عملية الحل المشترك للمشاكل الجماعية.

كما أن الفاعلون فوق القوميون والمؤيدون في نفس الوقت فاعلون سياسيون يدفعون باستمرار نحو تعزيز سلطتهم بزيادة الصلاحيات الممنوحة للمؤسسات التي يديرونها ، بهدف ترقية المكتسبات الجماعية المحققة تحت نطاق سلطتهم.

ومن ابرز الدراسات في هذا الباب المؤلف الجماعي الذي اشرف عليه كل من ساند هولت وستون سويت:(Wayne Sandholtz and Alec Stone Sweet) بعنوان:

" European Integration and Supranational Governance" الصادر سنة 1998 والذي استهدف تبيان:

1-كيف أن الاتحاد الأوروبي تحول من نسق بين حكومي إلى حكومة فوق قومية.

2-مظاهر عجز المقاربة الحكومية عن تفسير عدد من أهم التحولات من مسار الاتحاد الأوروبي ، والتي وصفها ساند هولت وستون سويت بالجامدة والساكنة (rigid/ static).

ومن ابرز القضايا التي تتناولها المقاربة المؤسساتية الجديدة بالدراسة:

- تأثير المؤسسات على المعايير الجوهرية لأداء السياسي الفعلي
- الطرق التي تنظم بها المؤسسات التفاعل بين مختلف الأطراف، وكيف تشكل اختياراتهم وتؤثر في سلوكهم
- العلاقة بين الاستمرارية والتغير في النظام المؤسس للقواعد.
- الأهمية الجوهرية والعرضية للإعدادات المؤسسية.(7)

الاتجاه الإنمائي/ التنموي

يركز فريق آخر من الباحثين على البعد التاريخي للظواهر الاقتصادية والاجتماعية، وظهر هذا الاتجاه في أواسط الستينات وعلى رأسهم بيرو ومارشال (Perroux,Marchal).

فحسب مارشال يجب تمييز الاندماج على أنه نتيجة للتنمية، عن الاندماج بصفته وسيلة أو شرط للتنمية.ويمكن فهم الاندماج على أنه نتيجة تاريخية للتحول في البنيات التقنية والاقتصادية والاجتماعية، أو أنه سيرورة جماعية واعية تهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لمجموعة بشرية ما .أي انه اختيار للسياسة الاقتصادية.

ففي الحالة الأولى ، باعتبار الاندماج نتيجة تاريخية لتطور اجتماعي، لا يمكن أن يحدث الاندماج في أي مكان ، أو في أي شرط.

وعلى الصعيد العملي، يعتقد كل من مارشال وبيرو أن الاندماج يتحقق انطلاقا من عملية التصنيع، متأثرين في ذلك من بالتيار التنموي الذي ازدهر في الستينات، تعضده في ذلك قوى اجتماعية قادرة على دعمه وتحريكه.

الاتجاه الماركسي

هناك بعض المحاولات للتنظير في الفكر الماركسي وهي محاولات كل من جون هوبسون(John A.Hopson) وفلاديمير لينين(Vladimir Lenin) في دراستهما للامبريالية والصراع الدولي وتركيزهما على مبدئي الأممية الشيوعية وحق الشعوب في تقرير مصيرها. وان لم ترق الماركسية الى مستوى النظرية في العلاقات الدولية ، فإنها تعد منظورا ثوريا (Revolutionary Perspective of International Relatins)لأنها لا تريد الإبقاء على نموذج الدولة المركزية للسيلسة الدولية (الوضع القائم) ، وإنما تريد تغييره. كما يؤكد الماركسيون على منهج علمي ديالكتيكي قائم بذاته كأداة فعالة لتحليل وفهم التاريخ البشري للمجتمعات

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الاندماج هو نتيجة طبيعية للاقتصاد الرأسمالي الذي تهيمن عليه نظرية عولمة رأس المال. وعلى هذا الأساس فإن إنشاء سوق أوروبية مشتركة ، بعيدا عن كونه تعبيرا عن رغبة الدول الأعضاء في عقلنة استخدام مواردها الخاصة، فإنه يعتبر نتيجة لتركز رأس المال وعولمة الشركات الأوروبية، وهنا يكون إنشاء السوق المشتركة نتيجة وليس أساسا للتحول في ظروف الإنتاج والتبادلات لصالح الشركات الكبرى.

وحسب أنصار هذا الاتجاه، فإنه يتعين على الدول النامية الراغبة في إقامة اندماج بينها أن تفعل ذلك بعيدا عن تأثير قوى السوق. ومن خلال الانطلاق في المقام الأول من الإنتاج، باعتماد مسعى للاستخدام العقلاني للموارد المتوفرة، ووفق مقاربة مركزية مخططة.

لكن التجارب التي اعتمدت هذا التوجه انتهت بالفشل بمجرد غياب سلطة مركزية متجانسة وأبرزها مشروع (comecon) في دول أوروبا الشرقية.(8)

نقد نظريات التكامل

تنبع أهمية نظريات التكامل من حيث تركيزها على شق هام من التفاعلات الدولية وهو التعاون والتبادل السلمي في حين يركز معظم منظري العلاقات الدولية والسياسة بوجه عام على عوامل التفكك والصراع والفوضى في العلاقات الدولية والظواهر السياسية مما يعطي انطباعاً متشائماً عن السياسة وعلومها فتأتي نظريات التكامل الدولي لتكشف بأضوائها تلك الجوانب التعاونية والسلمية من هذه الظاهرة وتدفع الباحثين إلى المزيد من الاهتمام بهذه الجوانب والمساهمة في تكريسها وتعظيمها ولو على المستوى التنظيري.

ومع ذلك يوجه إلى نظريات التكامل العديد من الانتقادات السلبية وأهم هذه النظريات يقدح في طبيعتها النظرية ذلك أنها اتجهت بالأساس لتفسير متغير تابع غامض ولم تحدد هذا المتغير تحديدا دقيقاً فضلاً عن اختلافها في توضيح ما هو المتغير المستقل الذي يتوقف عليه التكامل. واختلفت في ذلك ما بين منظرين يؤكدون على الرشادة والقرار الحكومي (الدستوريون) وآخرين يركزون على المصلحة الجماهيرية (الوظيفيون) وآخرون يركزون على الحاجة إلى الأمن (الاتصاليون) وهي كلها متغيرات غامضة شأن متغير التكامل نفسه.

وتتزايد الخلافات بين المنظرين في تحديد أبعاد العملية التكاملية وأدوار كل من المؤسسات والشعوب والنخب والتفاعلات المختلفة بينها في الوصول إلى التكامل وما إذا كان التكامل يتم تلقائياً بواسطة " يد خفية " بفعل إدراك المزايا المتبادلة أم نتيجة التعبئة الواعية من النخب لتحقيق التكامل.

أما من حيث طبيعة التكامل ذاته فهناك خلاف ما بين اتجاهين رئيسيين من منظري العلاقات الدولية يعتبر أولهما التكامل حالة أو وضعاً يتحقق فيه إنجازات معينة وعلى رأسها الوحدة السياسية أو خلق مجتمع أمن تختفي فيه فرص اللجوء إلى

العنف في حسم المنازعات وعلى رأس هذا الاتجاه كارل دوتش . في حين يركز الاتجاه الآخر على الإجراءات والوسائل التي يتحقق بها التكامل ومن هذا الفريق "أرنست هاس " .

أما من ناحية مقولات نظرية التكامل لا توجد في الواقع واحدة للتكامل ولكن هناك عديد من النظريات أو بمعنى أدق الوصفات التي تشرح بطرق مختلفة عملية التكامل وتختلف فيما بينها في تحديد المتغير أو المتغيرات المستقلة التي تفسر هذا المتغير التابع (التكامل) ولعل مما يفسر هذا التعدد والاختلاف والغموض المصاحبين لمفهوم التكامل نفسه المراد تفسيره. ولذلك تعتبر نظريات التكامل مجرد وصفات للتكامل لا ترقى إلى مستوى النظرية إلا مجازاً.

وفي هذا الصدد تعتبر النظرية الاتصالية أقرب هذه النظريات إلى معنى النظرية خاصة وقد اعتمدت على استقراء حالات واقعية محددة للتكامل وأوضحت من خلالها أهداف التكامل وشروطه وأنواعه وعوامل استقراره أو انهياره ومراحل تكوينه فانفردت بذلك عن بقية نظريات التكامل بطابع واقعي شمولي أكثر قدرة على التفسير والتعميم والتنبوء وهي وظائف هامة للمنظرين.

ويبدو أن كلاً من النظريات السابق عرضها تقصر عن الإلمام بكل أبعاد ظاهرة التكامل وخاصة النظريات الثلاث الأولى مما يقلل كثيراً من قابليتها للتعميم وتبدو فيها بوضوح آثار الخبرات التي أنتجتها والظروف التاريخية التي أحاطت بمفكريها وحاجات مجتمعاتهم آنذاك. ولكن هذه النظرية انتقدت على أنها ابتعدت في مقاربتها العملية على إطارها التحليلي السوسيو تاريخي.

قائمة المراجع والتهميش:

1)جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية ، (الجزائر، دار الخلدونية، 2007)

2) بوعشة محمد، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة دارسة المفاهيم والنظريات، (مصر، سما للنشر والتوزيع والطباعة، ط2 ،2009)

3) بوقارة حسين، اشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، (الجزائر، دار هومة، 2010.)

4) حسن صعب، علم السياسة، (بيروت ،1985)

5) جيمس دورتي وروبرت بلستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي ، (بيروت ، كاظمة للنشر والتوزيع والمؤسسة الجامعية للدارسات والنشر والتوزيع، 1985) ،

6) عامر مصباح، تحليل التكامل الدولي ، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6،2008)

7) ناصيف يوسف حتي ، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت، دار الكتاب العربي، 1985)

8) صلاح عباس ، التكتلات الاقتصادية، (الاسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعية، 2006)